

المال ولو كان ذلك مع الضرورة نادر لم يقدح في
شهادة **الثاني** يقبل شهادة الإجير والضعيف وإن كان لهما
ميل إلى المشهور له لكن يرفع التهمة عنهما بالإمانة
لواحق هذا الباب وهي ستة **السادس** الصغير والكافر
والفاسق المعلن إذا عرفت ما شئت من زوال المانع عنهم فإما
تلك الشهادة قبلت لاستكمال الشرايط القبول ولو أضاف
إلهم في حال المانع فودت ثم أعادها بعد زوال
المانع قبلت وكذا العبد لو ردت شهادة على مولاه ثم
أعادها بعد عتقه أو الولد على أبيه فودت ثم مات الأب
وأعادها أما الفاسق المستتر إذا أقام فودت ثم تاب
وأعادها فنهت التهمة الحرج على دفع الشبهة عنه لأنها
باصلاح الظاهر لكن الأشبه القبول **الثالث** قيل لا يقبل
شهادة المملوك وقيل يقبل مطلقا وقيل يقبل الأعمى
مولاه ومنهم من عكسوا الأشهر القبول الأعمى المولى ولو
اعتق قبلت شهادته ولو على مولاه وكذا حكم المدبر
والمكاتب المشروطا ما المطلق إذا أدى من كآبته
شيئا قال في ترقيل على مولاه بقدر ما خرصته و
ترددت فيه المنع **الثاني** إذا سمع الاقرار صار شاهدا
وإن لم يستدعه المشهود عليه وكذا لو سمع عن اثنين

بوعان

بوعان عقدا كالبيع والأجر والنكاح وغير
وكذا الوشاهد الغصب والمخانة وكذا لو قال له
الغريم لا يشهد عليا فسمع منها أو من أحد هما
ما يوجب حكما وكذا لو حلف فخط المشهود عليه **سبعا**
الرابع التبرع بالشهادة قبل السؤال يطرق التهمة
فيمنع القبول أما في حقوق الله أو الشهادة للمصالح
العامه فلا يمنع إذا مدعى لها وفيه تردد **الثاني** المشهور
بالفسق إذا تاب لتقبل شهادته الوجه انه لا يقبل حتى
يسب ان استمر على الصلاح وقال الشيخ يجوز ان
يعزل يسأ قبل شهادته **السادس** إذا حكم الحاكم ثم بين
في المشهود ما يمنع القبول فإن كان متجديا بعد الحكم
لم يقدح وإن كان حاصل قبل الإقامة وحفي على الحاكم
نقض الحكم **الوصف** طهارة المولد فلا يقبل شهادة
والذنا أصلا وقيل يقبل في اليسر مع مسكته بالصلاح
وبه رواية نادر ولو جهل حاله قبلت شهادته
وإن نالت بعض الألسن **النظر** **الثاني** فيما به يصح شهادته
والضابط العلم بقوله تعالى ولا تقف على شيء إن لم تعلم
لقوله عليه السلام قد سئل عن الشهادة هل ترى الشعر
على ثلمها فاشهد أو دعه وسدها أما المشاهدة والعلم